

**الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة ودورها في تعزيز قياس
الاستدامة المالية / دراسة حالة في المؤسسات البلدية في محافظة نينوى**

**Disclosure of potential liabilities and assets and their role in
enhancing measurement Financial sustainability / a case study in
municipal institutions in Nineveh Governorate**

الباحث/ عبد السلام حبو محمد الحبو
Abdalsalam H.M. Alhabow
Abdalsalamalhabow@gmail.com
مديرية بلديات نينوى

م.م. رأفت باسم ذنون
Ra'afat Basem thannoon
Raafat.basm@uomosul.edu.iq
جامعة الموصل / رئاسة جامعة الموصل

الكلمات المفتاحية: الموجودات المحتملة، المطلوبات المحتملة، الاستدامة المالية.

Keywords: potential assets, potential liabilities, financial sustainability

المستخلص

هدف هذا البحث إلى بيان دور الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة في تحسين قياس الاستدامة المالية في المؤسسات البلدية، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته قمنا بدراسة حالة في المؤسسات البلدية التابعة لمحافظة نينوى.

وكان من أهم النتائج التي توصل لها البحث ان الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة يعطي صورة اوضح للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يساعد في اعطاء صورة اوضح واكثر واقعية حول مؤشرات الاستدامة المالية و يحدد الوضع المالي للمؤسسة البلدية بشكل افضل. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها: ضرورة تبني الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة في المؤسسات البلدية لما لها من دور في تقييم الوضع المالي للمؤسسة البلدية وتحسين قياس الاستدامة المالية.

Abstract

The aim of this study is to show the role of disclosure of potential liabilities and assets in improving the measurement of financial sustainability in municipal institutions. One of the most important findings of the two researches was that the disclosure of potential liabilities and assets gives a clearer picture of the accounting information in the financial statements, and helps in giving a clearer and more realistic picture about financial sustainability indicators and better determines the financial position of the municipality institution. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: the need to adopt the disclosure of potential assets and liabilities in the municipality institutions because of their role in assessing the financial position of the municipality institution and improving the measurement of financial sustainability.

المقدمة

نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية، فقد تم اكتشاف أن ما تقدمه القوائم المالية للأنظمة المحاسبية من معلومات هي غير كافية لعدم استطاعتها على التنبؤ والتكهن بمشاكل الإدارات العامة المالية فهي تركز على أحداث ماضية بهدف قياس المركز والوضع المالي الحاضر لكيان معين، وإن حجم الديون والالتزامات التي تطرأ على الوحدات الاقتصادية ادت الى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها في

بعض الاحيان، وتعدد وتشعب المتغيرات والعوامل والازمات الاقتصادية التي تؤثر على وحدات التمويل الذاتي، واستجابة لذلك فإن هذه الوحدات تحركت نحو تطوير وتنمية كوارها وتحسين أدواتها وأساليبها من أجل إضفاء مزيد من المعلومات الموثوقة والمناسبة والضرورية لإنجاز أهدافها، ويعد النظام المحاسبي الموحد للبلديات المصدر الرئيسي للمعلومات المالية الذي يزود اصحاب المصالح ومتخذي القرار بالمعلومات الضرورية والمناسبة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لبيان دور الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة ودورها في تحسين قياس المؤشرات المالية، وذلك من خلال اظهار هذه الاحتمالات ضمن القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد للبلديات في المؤسسات البلدية.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث: تعاني وحدات التمويل الذاتي من قلة السيولة و نقص الدعم الحكومي وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في بعض الاحيان، و على وفق ما تقدم يمكن ان تصاغ مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: هل ان الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة في القوائم المالية للمؤسسات البلدية يساعد في تعزيز قياس الاستدامة المالية؟

2.2 اهداف البحث: يسعى البحث الى الآتي:

- 1- الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة في مؤسسات البلدية.
- 2- مساعدة الادارة و أصحاب المصالح في قياس الاستدامة المالية بشكل اكثر دقة.
- 3.2 أهمية البحث: يستمد هذه البحث أهميته من الاتي :

1- أهمية الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة في اعطاء صورة واضحة واكثر مصداقية عن الوضع المالي للمؤسسات البلدية.

4.2 فرضيات البحث: لتحقيق هدف البحث تم صياغة فرضية رئيسية: (يسهم الافصاح عن المطلوبات و الموجودات المحتملة في القوائم المالية لمؤسسات البلدية في تعزيز قياس الاستدامة المالية).

5.2 منهجية البحث: تم اتباع المنهج الوصفي لعرض عرض الجانب النظري من البحث من خلال الاستعانة بالرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات والمؤتمرات والندوات والكتّاب ذات العلاقة بموضوع البحث، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي ودراسة الحالة من خلال الملاحظات والمشاهدات واللقاءات التي يجريها الباحثان في مؤسسات البلدية مع المحاسبين العاملين في المؤسسة عينة البحث.

3. المطلوبات و الموجودات المحتملة

1.3 المطلوبات المحتملة: لقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (37) المتعلق بالمخصصات والأصول والالتزامات

المحتملة المطلوب المحتمل بما يلي: (أبو نصار و حميدات، 2009: 613)

أ- التزام محتمل يمكن أن ينجم من أحداث سابقة وسيؤكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد غير مؤكد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة.

ب- التزام حالي ينشأ من أحداث سابقة ولا يتم الاعتراف به بسبب ما يلي:

• من غير المحتمل إن يتطلب تدفق صادر للموارد لتسديد الالتزام.

• لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية.

وقد عرفت القاعدة المحاسبية رقم (9) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق الاحتمالات الطارئة بانها: ((تلك الاحداث التي تتوقف نتيجتها النهائية مكسب كانت ام خسارة على حصول او عدم حصول امر او عدة امور في المستقبل لها اثر على البيانات المالية)). نتيجة

لوجود عامل عدم التأكد الذي يؤدي الى ظهور عدة احتمالات لوقوع الحدث المستقبلي المرتبط بالالتزام والتي قد تكون قوية او ضعيفة فقد حدد (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB) ثلاث درجات لوقوع الاحتمال (الالتزام) هي: (جمعة، 2011: 84)

1- الاحتمال المرجح: ويعني انه يحتمل وقوع الحدث او الاحداث في المستقبل بصورة كبيرة.
2- الاحتمال المعقول: ويعني انه فرصة وقوع الحدث او الاحداث في المستقبل اكثر من مستبعدة ولكنه اقل من محتملة بصورة كبيرة.

3- الاحتمال المستبعد: ويعني احتمال وقوع الحدث او الاحداث في المستقبل ضئيل.
ان التسجيل في السجلات المحاسبية يكون فقط لاحتمال الأول (الاحتمال المرجح) وذلك لتوفر الشرطين التاليين:

أ- توفر معلومات كافية في تاريخ الميزانية ان الاحداث المستقبلية (المقبلة) ستؤدي الى نقص في الموجودات او زيادة في المطلوبات.

ب- امكانية التقدير المعقول لقيمة الالتزام او الخسارة.

2.3. المخصصات والالتزامات المحتملة: تعد جميع المخصصات محتملة لأنها تكون غير مؤكدة من حيث توقيتها أو مبلغها، (حميدات، 2014: 161)

أ- الالتزام المحتمل: هو التزام محتمل يمكن ان ينشأ من احداث سابقة وسيؤكد حدوثه او عدم حدوثه مستقبلاً وهو خارج سيطرة المؤسسة، لا يتم الاعتراف بالالتزام المحتمل اذا كان من غير المحتمل ان يتطلب تدفق صادر للموارد ولا يمكن قياسه بموثوقية كافية.

ب- المخصص: وهو التزام ذات توقيت ومبلغ غير مؤكدين، وان التزامات الذمم الدائنة لا تعتبر مخصصات، ويجب الاعتراف بالمخصص عن توفر الشروط التالية:

1- عندما يكون للمؤسسة التزام حالي نتيجة لحدث سابق.

2- من المحتمل ان يتطلب تدفق صادر للموارد.

3- اذا كان من الممكن تلبية مبلغ الالتزام بموثوقية كافية.

3.3. الموجودات المحتملة: عرف المعيار المحاسبي الدولي (IAS 37) الموجودات المحتملة بأنها الموجودات التي من الممكن ان تنشأ من احداث ماضية و التي سيؤكد وجودها بوقوع او عدم وقوع حدث او اكثر في المستقبل ويقع خارج سيطرة الوحدة الاقتصادية. (التميمي و بيره، 2016: 442).

عرف المعايير المحاسبية الدولي للقطاع العام (IPSAS 19) الموجودات المحتملة على انها الموجودات التي من الممكن ان تنشأ من الاحداث الماضية والتي من الممكن ان يتأكد وجودها بوقوع او عدم وقوع حدث او عدة احداث غير مؤكدة في المستقبل والتي تقع خارج سيطرة الوحدة الاقتصادية

(IPSASB, IPSAS NO.19, 2002:561).

ويرى الباحثان ان المطلوبات والموجودات المحتملة تلك الاحتمالات التي تتوقف نتيجتها على احداث مستقبلية غير مؤكدة في تاريخ اعداد الميزانية، قد يترتب عليها زيادة في الموجودات او المطلوبات (مكاسب كانت او خسائر) لها اثر على البيانات المالية للوحدة الاقتصادية.

4. الاستدامة المالية

1.4. المفهوم: تعرف الاستدامة المالية بأنها حالة مالية تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياساتها الإنفاقية وإيراداتها الحالية على المدى الطويل بدون أن تخفض من ملاءتها المالية أو أن تتعرض إلى مخاطر الإفلاس أو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية (كاظم واخرون، 2018: 18). إذ أوضح صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية ((هو وضع يستطيع فيه

المقترض من الاستمرار في خدمة ديونه دون حاجته الى عمل تغيير رئيسي وجوهري في نفقاته وإيراداته العامة في المستقبل)) (محمد، بدون سنة: 147). كما عرفت الاستدامة المالية-IPSAS 1RPGs بأنها قدرة الوحدة على التسديد والوفاء بالالتزامات المالية التي بذمتها، وتقديمها للخدمات في الوقت الحاضر وفي المستقبل، عن طريق التحليل للتدفقات الصادرة والواردة المنتظرة والمرتبطة بتقديم الخدمات والسلع والبرامج، وذلك باستعمال افتراضات السياسة الحاضرة على مدى فترة زمنية محددة مع الأخذ بعين الاعتبار ما اتخذته الوحدة من قرارات في تاريخ الإعداد للتقارير أو قبل ذلك التاريخ، ويؤدي ذلك إلى حدوث تدفقات مالية صادرة في المستقبل وهي لا تلبى معايير الاعتراف بالالتزامات، أو تدفقات مالية واردة مستقبلية التي لا تلبى معايير الاعتراف بالموجودات في تاريخ الإعداد للتقارير(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2015: 2074).

ويرى الباحثان ان الاستدامة المالية هي قدرة الوحدة على ادارة مواردها المالية على المدى القريب والبعيد، بصورة تمكنها من ممارسة نشاطها الحالي فضلاً عن تأمين احتياجاتها من الموارد المالية للفترات الطويلة وبما يضمن حقوق الاجيال القادمة.

2.4. ابعاد الاستدامة المالية: ركز IPSAS-RPGs1 على الاستدامة المالية طويلة الأجل وتم تحديد

ثلاثة أبعاد تساعد في قياسها هي كالآتي: (IPSAS RPGs1, 2013: par27-35)

1- الخدمة: وهي تركز على مقدرة الوحدة في حفاظها على حجم ونوعية ما تقدمه من خدمات أو برامج التي توفرها، أو تمكنها على تغييرها ومدى تعرضها لعوامل محددة مثل مدى رغبة المستفيد والمتلقي للموافقة والقبول بأي تخفيضات في المستحقات والخدمات، أو ما إذا كانت معرضة للتأثر لعدم امتلاكها القدرة على تحديد مستويات الخدمة أو تغييرها، مثال ذلك عندما يُحدد مستوى ما يقدم من خدمات من قبل مستوى آخر من الحكومة.

2- الإيرادات: وهي تركز على مقدرة الوحدة في تغييرها لمستويات الضريبة الراهنة أو مصادر إيرادات أخرى أو استحداث مصادر إيرادات جديدة، كما تركز على مدى تعرض الوحدة لعوامل محددة مثال ذلك عدم الرغبة لدى دافع الضرائب قبوله أي زيادة في مستوى الضريبة، ومدى الاعتماد على مصادر للإيرادات خارجة عن سلطتها وسيطرتها.

3- الدين: وهو يركز على مقدرة الوحدة على الوفاء بالالتزامات المالية التي بذمتها عند استحقاق دفعها أو إعادة التمويل للدين أو رفعه حسب اللزوم، كما يركز على تعرض الوحدة للمخاطر في السوق والثقة لدى المقرضين والمخاطر لسعر الفائدة.

3.4. قياس الاستدامة المالية: ركز IPSAS-RPGs1 على الاستدامة المالية طويلة الأجل وحدد ثلاث

ابعاد لقياسها هي: (السقا والسندي، 2021: 49-50)

1- استدامة الخدمات: تعتمد استدامة الخدمات على مدى قدرة الوحدة الحكومية على استعمال الموارد البشرية والمادية في استمرار تقديمها للخدمات بالجودة العالية المطلوبة وبالحجم المخطط له وفقاً لسياسات الحكومة المرسومة.

2- استدامة الإيرادات: يعتمد استدامة الإيرادات على مدى قدرة الوحدة الحكومية على استخدام على تغيير مستويات مصادر إيراداتها أو استحداث مصادر جديدة للإيرادات كما يركز على مدى تعرض المنشأة لعوامل معينة مثل مدى اعتمادها على مصادر إيرادات خارج سيطرتها أو نفوذها.

3-استدامة الديون: وهي تركز على مدى مقدرة الوحدة الحكومية على الوفاء بالتزاماتها المالية وإدارة الديون.

5. قياس الاستدامة المالية في البلديات

1.5. المؤسسات البلدية في محافظة نينوى: يعد قطاع البلديات من القطاعات المهمة والتي تعني بالبنية العامة للدولة، إذ تقع عليه مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية، وتعد فاعلية قطاع البلديات وأداء دوره في مجال الخدمات الاجتماعية من المؤشرات ذات الدلالة المهمة على نوعية وحيوية الأنظمة داخل المجتمع، وتعد مديرية بلديات محافظة نينوى من الدوائر المنقولة الصلاحية حيث تم فك ارتباطها بالوزارة وارتبطت بمحافظة نينوى اداريا ومالياً، ويرتبط بها ما يقارب من 30 مؤسسة بلدية في الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى، وتعد المؤسسات البلدية من الوحدات الممولة ذاتيا وتعتمد على مواردها الذاتية.

2.5. النظام المحاسبي و نوع التمويل في المؤسسات البلدية في محافظة نينوى: يتم تحديد نوع النظام المحاسبي الذي تعتمده الوحدة الحكومية حسب طبيعة التقسيمات الإدارية والمالية للوحدة الحكومية من حيث طبيعة نشاطها وأسلوب تمويلها، إذ أن مؤسسات البلدية في محافظة نينوى تعتبر من وحدات القطاع العام ذات نشاط اقتصادي تجاري تهدف الى تحقيق الربح، وتمول ذاتيا من راس مالها ومواردها وقد تحقق ربح او خسارة الا أنها تهدف الى زيادة مواردها، وتقديم الخدمات العامة، والنظام المحاسبي الذي يطبق في مؤسسات البلدية بأصنافها هو النظام المحاسبي الموحد للبلديات وهو نظام يأخذ بالمبادئ المحاسبية التجارية ويعتمد أساس الاستحقاق، وأن النظام المحاسبي الموحد للبلديات يمثل بشكل عام نظام او خطة تتمثل بمجموعة من الإجراءات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة، واعداد قوائم مالية، وحسابات ختامية في اطار موحد من الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف والمعالجات المحاسبية لخدمة اهداف معينة.

3.5. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بقطاع البلديات، اما عينة البحث تتمثل بالمؤسسات البلدية في محافظة نينوى، وقد استعان الباحثان بأسلوبين لغرض تحقيق اهداف الدراسة.
اولاً: دراسة الحالة: تم دراسة حالة عملية على احدى مؤسسات البلدية في محافظة نينوى، حيث تعنى هذه البلدية بتقديم الخدمات لما يقارب من (56000) الف نسمة، حيث توفرت البيانات المالية لقائمتي الدخل و المركز المالي كما في 2021/12/31 وكما يلي:

الجدول (1) قائمة المركز المالي (الميزانية)					
رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ	اسم الحساب	رقم الدليل
11	الموجودات الثابتة	1389600850	1143236101	راس المال	21
13	المخزون	14079000	534829700	احتياطي عام	222
16	المدينون	2746126	(212815455)	عجز متراكم	225
18	النقود	77581240	0	التخصيصات	23
			18756870	الدائنون	26
	المجموع	1484007216	1484007216	المجموع	

المصدر: (مديرية بلديات نينوى)

الجدول (2) قائمة الإيرادات والمصروفات 2021/12/31		
رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ
41	ايراد نشاط سلعى	140000
42	ايراد نشاط تجاري	62500000
43	ايراد نشاط خدمى	13391267
46	فوائد وابعادات الاراضي	1045600
48	ايرادات تحويلية	٣٤٨٩٩٣٢٠٠
49	ايرادات واخرى	1308748
المجموع		
31	الرواتب والاجور	٣٤٨٩٩٣٢٠٠
32	المستلزمات السلعية	9925050
33	المستلزمات الخدمية	14824600
37	الاندثارات	169454951
38	م. تحويلية	0
39	م. اخرى	0
المجموع		
نقص الإيرادات عن المصروفات (عجز)		
العجز المدور على 2021 /1/1		
		٥٤٣١٤٧٨٠١
		(١١٥٧٦٨٩٨٦)
		(٩٧٠٤٦٤٦٩)

المصدر: (مديرية بلديات نينوى)

وعند قيام الباحثان بالمقابلات الشخصية واللقاءات مع الموظفين في شعب واقسام البلدية والاستفسار عن حالات التي قد تؤدي الى تحمل البلدية التزامات لاحقاً، تبين ان هنالك دعوة قضائية مقامة من قبل احدى الشركات ضد المؤسسة البلدية، للمطالبة بالتعويض قدره (50) مليون ديناراً، نتيجة الاعمال التي قامت بها المؤسسة البلدية لتنفيذ احد المشاريع في المدينة، وقد حدد الخبراء القانونيين ان احتمالية تحمل البلدية للتعويض هي احتمالية مرجحة.

في ظل متطلبات النظام المحاسبي الموحد للبلديات لا يتم التسجيل او الافصاح وتبقى قائمة المركز المالي كما هي. واما في ظل متطلبات المعايير الدولية (المعيار الدولي (37) ومعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (19) المشتق من معيار المحاسبة الدولي (37) يتطلب التسجيل والافصاح و كالاتي:

الجدول (3) قائمة المركز المالي (الميزانية)					
رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ	اسم الحساب	رقم الدليل
11	الموجودات الثابتة	1389600850	1143236101	راس المال	21
13	المخزون	14079000	534829700	احتياطي عام	222
16	المدينون	2746126	(٢٦٢٨١٥٤٥٥)	عجز متراكم	225
18	النقود	77581240	50000000	التخصيصات	23
			18756870	الدائنون	26
المجموع		1484007216	1484007216	المجموع	

المصدر: (مديرية بلديات نينوى)

نلاحظ ان اعداد قائمة المركز المالي على وفق متطلبات المعايير الدولية للإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة، اظهر حساب التخصيصات بمبلغ (50) مليوناً و زيادة في العجز نتيجة اثبات مبلغ المطلوبات المحتملة. اما قائمة الإيرادات والمصروفات (الاداء المالي) فقد أظهرت زيادة في المصروفات بمبلغ (50) مليوناً على حساب تعويضات و غرامات و زيادة في العجز نتيجة اثبات مبلغ المطلوبات المحتملة ايضاً.

الجدول (4) قائمة الإيرادات والمصروفات 2021/12/31		
رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ
41	ايراد نشاط سلعي	140000
42	ايراد نشاط تجاري	62500000
43	ايراد نشاط خدمي	13391267
46	فوائد وابعارات الاراضي	1045600
48	ايرادات تحويلية	٣٤٨٩٩٣٢٠٠
49	ايرادات واخرى	1308748
المجموع		
		427378815
31	الرواتب والاجور	٣٤٨٩٤٣٢٠٠
32	المستلزمات السلعية	9925050
33	المستلزمات الخدمية	14824600
37	الاندثارات	169454951
38	م. تحويلية	50000000
39	م. اخرى	0
المجموع		
		٥٩٣١٤٧٨٠١
نقص الإيرادات عن المصروفات (عجز)		
		(١٦٥٧٦٨٩٨٦)

المصدر: (مديرية بلديات نينوى)

ولغرض قياس الاستدامة المالية للمؤسسة البلدية عينة البحث، تم الاستعانة ببعض المعادلات على وفق نموذج IPSAS-RPG1 لقياس الاستدامة المالية للوحدات الحكومية و التي تتوافق مع طبيعة عمل مؤسسات البلدية وكالاتي:

الجدول (5) قياس مؤشرات الاستدامة المالية على وفق IPSAS-RPG1

الملاحظات	الحالة الثانية (الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة)	الحالة الاولى (عدم الافصاح)	المؤشرات	
ارتفاع النسبة تشير الى ارتفاع تكاليف الخدمات	756%	667%	صافي النفقات التشغيلية / عدد المستفيدين من الخدمات	استدامة الخدمات
ارتفاع النسبة تشير الى قدرة الوحدة على تغطية نفقاتها التشغيلية	72%	78.6%	اجمالي الإيرادات/ اجمالي النفقات	
ارتفاع النسبة تشير الى قدرة الوحدة على تغطية نفقاتها التشغيلية	20%	20%	الإيرادات التشغيلية/ النفقات التشغيلية	استدامة الإيرادات
ارتفاع النسبة تشير الى اعتماد الوحدة على الموازنة الحكومية كمصدر رئيسي للتمويل	82%	93%	الإيرادات من المنح الحكومية / النفقات التشغيلية	
انخفاض النسبة يشير الى قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها	24%	24%	المطلوبات المتداولة/ صافي إيرادات التشغيل	استدامة الديون
ارتفاع النسبة يشير الى وجود نقد كافي لدفع الالتزامات قصيرة الاجل	112%	413%	اجمالي النقد/ المطلوبات قصيرة الاجل	

المصدر: من اعداد الباحثان

ومن خلال النتائج والنسب التي توصل اليها الباحثان في الجدول اعلاه تبين الاتي:

1- استدامة الخدمات: تم الاستعانة بمعادلتين من الانموذج لقياس استدامة الخدمات:

أ- بلغت نسبة (صافي النفقات التشغيلية الى عدد المستفيدين من الخدمات) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (667%)، بينما في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (756%)، وان ارتفاع النسبة يشير الى ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة، وبالتالي فإن الافصاح اعطى نسبة اعلى في ارتفاع تكاليف الخدمات قدرت ب (89%) من النسبة التي ظهرت في حالة عدم الافصاح.

ب- اما نسبة (اجمالي الإيرادات/ اجمالي النفقات) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (78.6%)، بينما في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات

المحتملة (72 %)، ارتفاع النسبة تشير الى قدرة الوحدة على تغطية نفقاتها التشغيلية، نلاحظ في الحالة الاولى اعطت نسبة اعلى ب (6%) عن الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة.

2- استدامة الايرادات: تم الاستعانة بمعادلتين من الانموذج لقياس استدامة الايرادات:

أ- بلغت نسبة (الاييرادات التشغيلية الى النفقات التشغيلية) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة النسبة (20 %)، وكذلك في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة النسبة (20 %)، اي لم تتأثر النسبة في حالة الافصاح عن المطلوبات المحتملة.

ب- اما نسبة (الاييرادات من المنح الحكومية / النفقات التشغيلية) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (93 %)، بينما في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (82 %)، ارتفاع النسبة تشير الى قدرة الوحدة على تغطية نفقاتها التشغيلية نلاحظ في الحالة الاولى اعطت نسبة اعلى ب (11%) عن الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة.

3- استدامة الديون: تم الاستعانة بمعادلتين من الانموذج لقياس استدامة الديون:

أ- بلغت نسبة (المطلوبات المتداولة/ صافي ايرادات التشغيل) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (24 %)، وكذلك في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (24 %)، اي لم تتأثر النسبة. انخفاض النسبة يشير الى قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، وفي هذه الحالة فان النسبة تمثل قدرة الوحدة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

ب- اما نسبة (اجمالي النقد/ المطلوبات قصيرة الاجل) في الحالة الاولى وهي عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (413 %)، بينما في الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة (112 %)، ارتفاع النسبة تشير الى قدرة الوحدة على تغطية نفقاتها التشغيلية، نلاحظ في الحالة الاولى اعطت نسبة اعلى ب (301%) عن الحالة الثانية وهي الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة.

ثانياً: استمارة الفحص: استعان الباحثان باستمارة الفحص تعزيزاً للجانب العملي وذلك عن طريق اللقاءات التي اجراها الباحثان مع المحاسبين والمدققين العاملين في مؤسسات البلدية:

الجدول (6) المقابلات الشخصية

ت	العنوان الوظيفي	العنوان الوظيفي	عدد سنوات الخدمة	زمن المقابلة	عدد الاستمارات
1	مدرء الاقسام	مدير حسابات	15	1 ساعة	2
2	محاسبين ومدققين	م. مدير حسابات	13	1.5 ساعة	3
		م. مدير تدقيق	12		3
		م. مدير حسابات	12		7
		محاسب اقدم	9		4
		مدقق اقدم	10		6
	المجموع				25

(المصدر: اعداد الباحثان)

الجدول (7)

لا	نعم	الاسئلة	ت
20	5	يمتلك المحاسبين و المدققين المعرفة المحاسبية الكافية حول المطلوبات والموجودات المحتملة	1
22	3	لدى المحاسبين والمدققين المعرفة الكافية بمتطلبات الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة	2
7	18	يسهم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة على وفق متطلبات المعايير الدولية في تعزيز مكانة الوحدة الاقتصادية	3
0	25	ان الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة ينبغي ان يمتاز بالملامة وصدق التعبير	4
10	15	ان الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة يسهم في تحسين مؤشرات الاستدامة المالية	5
5	20	ان الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة يساعد في تقييم الوضع المالي للوحدة بشكل افضل	6
9	16	ان الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة يوفر المعلومات المناسبة لمتخذي القرار	7
4	21	ان الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة يسهم في تحديد قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها	8
11	14	ان عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة يؤدي الى اعطاء صورة مضللة عن الوضع المالي للوحدة	9
12	13	ان عدم الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة قد يؤدي الى عدم اتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة لمواجهة هذه الالتزامات	10
100	150	المجموع	

(المصدر: اعداد الباحثان)

وقد حلل الباحثان استمارة الفحص حيث تم احتساب نسبة الاجابات بـ (نعم)، وعلى النحو الآتي:
النسبة = مجموع تكرار الاجابة بـ (نعم) / (عدد الاسئلة * حجم العينة)
نسبة تطبيق = $(25 \times 10) / 150 = 250 / 150 = 60\%$

ومن خلال النتائج التي توصل اليها الباحثان، ومن خلال تحليل استمارة الفحص يتبين ان نسبة اسهام الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة ودررها في تحسين قياس الاستدامة المالية هي 60% وهي نسبة جيدة.

ومن خلال ما تقدم فإن الافصاح عن المطلوبات والموجودات المحتملة في القوائم المالية لمؤسسات البلدية يسهم في تعزيز قياس الاستدامة المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

4.5. الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تم عرضه من نتائج في متن البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات

1. امكانية تبني الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في مؤسسات البلدية.
 2. ان تطبيق الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في المؤسسة البلدية عينة البحث اثبتت دقة في المعلومات المحاسبية، وعززت من قياس المؤشرات المالية.
 3. ان عدم الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة يجعل المعلومات المتوفرة في التقارير المالية مضللة.
 4. يعد موضوع الاستدامة المالية من المواضيع المهمة ، خصوصا في الآونة الاخيرة نتيجة حدوث الازمات الاقتصادية.
 5. تعد مؤسسات البلدية من المؤسسات الممولة ذاتيا، والتي تتطلب تقييم وضعها المالي وتحديد مؤشراتها المالية لضمان ممارسة نشاطها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ثانياً: التوصيات: استناداً إلى الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فإن التوصيات الآتية يمكن أن تسهم في تقييم الوضع المالي للمؤسسة عينة البحث بشكل افضل وكالاتي:
- 1- ضرورة تبني متطلبات الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في قطاع البلديات.

2- ضرورة اهتمام المحاسبين العاملين في مؤسسات البلدية بموضوع الموجودات والمطلوبات المحتملة واخذها بعين الاعتبار عند اعداد القوائم المالية.

3- ضرورة اعداد كشف ايضاحي للمخصصات، والاعتراف بها في قائمة المركز المالي.

4- ضرورة تطوير النظام المحاسبي الموحد للبلديات بما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

5.5. المراجع والمصادر

المصادر باللغة العربية

اولاً: الوثائق والنشرات الرسمية

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2015، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

2. القاعدة المحاسبية العراقية رقم (9)، 1997، الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. الشلال، مهند عزيز محمد، 2014، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثالثاً: البحوث والدوريات

1. السقا، زياد هاشم والسندي، علي مال الله، 2021، تحليل الإبلاغ المالي الحكومي عن الاستدامة المالية على وفق IPSAS -RPGs نموذج مقترح، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية /المجلد 71 العدد 35 ج 7.

2. التميمي، عباس حميد، و بييرة، ندى كاكي، 2016، انعكاس المحاسبة عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية/ مدخل تطبيقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 88.

3. عبدالله ، علي خالد والشمري، مايح شبيب، 2020، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من 2003-2017 ، بحث منشور، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 35.

رابعاً: الكتب

1- أبو نزار ، محمد وحميدات ، جمعة " معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية"

2- الحضري، عمر يوسف، 2019، ملخص معايير المحاسبة الدولية (IFRS).

3- حميدات، جمعة، 2014، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert.

4- كتيب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ديويوت الشرق الاوسط.

المصادر باللغة الإنكليزية.

1- IPSAS, ED46, (2011), Exposure Draft, Reporting on the Long-Term Sustainability of a Public Sector Entity's Finances. www.ifac.org.

2- (IPSASB), International Public Sector Accounting Standards Board, (IPSAS) No. (19), (2002), Provisions, Contingent Liabilities and